4 – مراكز الأرشيف الفرنسية:

يعتبر الأرشيف الوطني الفرنسي من أعرق مراكز الأرشيف الوطنية في العالم، و ذلك لما يتوفر في المركز من إمكانيات مادية و بشرية و تكنولوجية تجعلها تمضي قدما بقطاع الأرشيف للأمام.حيث قامت الحكومة الفرنسية بوضع برنامج يشمل 140 إجراء يهدف إلى تطوير الإدارة الإلكترونية قصد تسهيل كل الخدمات الإدارية المتجهة إلى الجمهور من أجل تلبية حاجات المواطن دون الخروج من بيته مكتفيا باستخدام الكمبيوتر الشخصي.

و لدى الحكومة الفرنسية تجارب رائدة في مجال الأرشيف بإعتبار أن الدولة الفرنسية تقدس قطاع الأرشيف و توليه أهمية كبرى، لذا نجد أنهم يهتمون بترقية هذا القطاع من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة إليه و تعد تجاوب الرقمنة للأرشيف من أولى التجارب العالمية في ذلك.

الارشيف العسكري فانسان

الارشيف الدبلوماسي نانت

الوثائق التي يحتويها و أرشيف ما وراء البحار – إكس – آن – بروفانس (فرنسا):

و هو أهم مركز للأرشيفات، الذي يحتوي على عدة وثائق تاريخية متعلقة بتاريخ الجزائر، ضمن سلاسل عديدة فهو يحتوي على عدة وثائق تتعلق بالخسائر البشرية و المادية التي ألحقها الثوار بالشركة الفرنسية و وثائق حول أوضاع الجنوب فيما بين 1882-1897 و صندوق متعلق بثورة بوعمامة و تقارير أسبوعية و شهرية و سجلات المراسلات العسكرية و يحتوي على جرائم الإستعمار في الجزائر منذ إحتلاله للجزائر.

2 الإطلاع على الأرشيف في فرنسا:

قبل الثورة الفرنسية 1789، كانت الوثائق في فرنسا متفرقة بين جهات أو سلطات متعددة، و لكل جهة أو سلطة مراكزها التي تحفظ فيها وثائقها و في بداية الثورة تنبه المثقفون الفرنسيون إلى فكرة جمع الوثائق المتعلقة بتاريخ فرنسا و العناية بها، فكانت المبادرة إثر الجمعية التأسيسية لعام 1789 التي قررت إنشاء بناية لخزن الوثائق فيها.

تقسيم الأرشيف الفرنسي إلى: القسم التاريخي. القسم القضائي. القسم التشريعي و الإداري.

أما في يخص الإطلاع على الأرشيف فقد نص القانون الفرنسي على حرية و مجانية الإطلاع بشرط أن هذا الإطلاع في الأيام و الساعات المقررة له.

و قد قسم هذا القرار إلى 4 أقسام:

1-القسم الأول: عنون بالسماح للقراء، و فيه ةصف الشروط و الإجراءات اللازمة لإتباعها من طرف القراء لتمكينهم من الإطلاع.

2- القسم الثاني: و قد عنون بالإطلاع الداخلي، و فيه قد حددت كيفية طلب الإطلاع على الوثائق و الكمية المسموح بها للإطلاع.

3-القسم الثالث: و قد عنون بالإطلاع بالتنقل، و فيه حددت كمية الوثائق المسموح بها للإطلاع بالتنقل و كذلك الإجراءات المتبعة لذا الإطلاع و نوعية الوثائق التي بالإمكان الإطلاع عليها.

4-القسم الرابع: و قد عنون برخصةإعادة الإنتاج و فيه أقر بإمتلاك النسخ التي أعيد إنتاجها للذي تحصل على الرخصة.

أما بخصوص الآجال المحددة للسماح بالإطلاع الحر على الوثائق ما يلي:

1- 150 سنة بداية من تاريخ نشأة الوثيقة بالنسبة للوثائق التي تحمل معلومات شخصية.

2- 120 سنة ب سنة بداية من تاريخ نشأة الوثيقة فيما يخص الملفات الشخصية.

3- 100 سنة فيما يخص صدور الأحكام القضائية و خاصة سجلات الحالة المدنية.

أهمية الوثائق الأرشيفية في كتابة التاريخ:

عرف التاريخ على أنه علم يبحث في كل الأحداث و الوقائع التي قام بها الإنسان منذ أن وجد في الماضي و كان هدفه هو معرفة الإنسان بنفسه، أي أن يعرف طبيعته كإنسان، و يرى "كولنجود" في كتابه فكرة التاريخ أن " معرفتك بنفسك معناها معرفة ما تستطيع أن نفعل"، حيث إن كتابة التاريخ الصحيح لا تبدأ إلا بالنظر إلى المادة الخام الأولية كأحد عناصر البحث العلمي، و كما تستخدم في الكيمياء و الفيزياء عناصر الفلزات و المواد الكيماوية الخاصة بالتجربة العلمية، تستخدم في الدراسة التاريخية مادة خام أولية و هامة للبحث العلمي و هي الوثائق الأرشيفية التاريخية التي تعتبر بمثابة الوقود الذي يحتاج إليه المحرك لتأدية وظيفته بالنسبة للكتابة التاريخية، و هي أيضا لب التاريخ، و المصدر الأول للكتابة التاريخية، و بغيابها يصعب على المؤرخ كتابة التاريخ الصحيح لأنه لا يستطيع التعرف على الماضي مباشرة إلا من خلال الآثار التي خلفت وراءه.

إن العلاقة بين علمي التاريخ و الوثائق علاقة عضوية تربط المؤبخ و عالم الوثائق برباط الهدف الذي يسعى إليه كل منهما و هو الوصول إلى الحقيقة، و لقد أصبح المنهج و الوثائقي أحد الروافد الأساسية في مجرى الحقائق التاريخية فبدون الوثائق و أشكالها المختلفة و المخطوطات لا يمكن كتابة التاريخ، و أي تاريخ يكتب في غياب الوثائق و المخطوطات تاريخ ينقصه الكثير من الحقائق فالوثائق تمهد السبيل أمام المؤرخ لكتابة بحوث مبتكرة و مما يزيد من قيمة الوثائق أن تكون مترابطة و فيها استمرارية بسبب نموها الطبيعي المتسلسل زمنيا، مما يسهل على المؤرخ مهمة البحث العلمي و يمكنه من الوصول إلى أحكام

صحيحة لاعتماده على مجموعات كبيرة من الوثائق المتكاملة و ليس على نوعيات قليلة متباعدة في التسلسل الزمني.

إن الوثائق تعكس صورة الماضي بأحداثه و أخباره و مجريات الأمور فيه، و لذلك فهي مصدر مهم من مصادر البحث التاريخي، و أن قيمة أية وثيقة ليس بقدمها أو بالشخص الذي دونها و إنما بالمعلومات المشتملة عليها.

و يعتبر البحث عن الوثائق من أهم العمليات الأساسية لكتابة التاريخ، و كشف كمية من الوثائق المهمة عن الموضوع المعين هو الذي يحدد إمكانية الاستمرار في بحثه، أو العدول عنه إلى غيره و الباحث الذي يفوته الوصول إلى مجموعة الوثائق الأساسية لبحثه قيمة علمية، مهما كانت كفايته و قدراته على العمل.

إن المادة التاريخية التي تشتمل عليها الوثائق ثابتة، غير أن تناول الباحثين لتلك الوثائق و الجانب الذي يؤكدون عليه هو الذي يظهر فيها بعض التباين، و هذا يتوقف إلى حد كبير على تصورات الباحثين لمدلولات الوثائق و طريقة تحليلها و قابليتهم على إثبات صحتها و عدم تزويرها.

كما تعد الوثائق حنطة طاحونة المؤرخ، أي المادة الخام الأصلية التي تمد المؤرخ بالحقيقة المجردة التي لا دخل فيها للميول الشخصية، فهي تمثل المخزون الاستراتيجي للحقائق التي يحتاجها المؤرخون، و لا شك أن هناك تناسبا طرديا بين توافر الوثائق و بين تصحيح التاريخ و توافر الثقة في المصادر الروائية، فالوثائق هامة جدا لكتابة التاريخ، حيث أن ندرة الوثائق التي وصلت إلينا من بعض العصور التاريخية، أوجدت صعوبة كبيرة في معرفة حقائق هذه الفترات.

إذن التاريخ يصنع من الوثائق، هذه بديهية يجب أن يدركها كل باحث وراء الحقيقة التاريخية، فلا يمكن أن يقوم التاريخ إلا على أساس من الوثائق التي تدعم رأيا و تنفي رأيا، و لهذا فالعثور على الوثائق

الخاصة بالموضوع الذي ندرسه عملية هامة جدا، و الغالب أن الباحث لا يقوم بمعالجة موضوع معين إلا بعد الأكد من توفر الوثائق التي تلقي الأضواء على حقيقة الأحداث.

فالبحث عن الوثائق في الأماكن التي نظن و نرجح إنها موجودة بها، هي الخطوة الأولى في منهج البحث التاريخي، و العثور على الوثائق الأصلية المتعلقة بموضوع البحث يعتبر كسب هام يفتح الباب أمام الباحث ليناقش الآراء المختلفة فيرجح رأيا على رأي آخر معتمدا على الوثائق التي تحت يديه، و البحث يقيم عادة بمدى استناده على الأصول التاريخية فقيمته تتوقف في الواقع على الأصالة أي المعلومات الجديدة الأصيلة التي يضيفها إلى معرفتنا عن طريق عملية التوثيق.

و منه يمكن القول لا وجود لتاريخ دون الوثائق التي تعتبر كالإنارة التي يعتمدها المؤرخ لينير بحثه إخراجه إلى النور. فإذا كانت الأحداث تصنع الأرشيف فالأرشيف يعيد تشكيلها و يقيم صناعة التاريخ، و لما كان للأرشيف كل هذا الثقل على السياسات و الإدااات كانت الغزوات و التوغلات الاستعمارية أول ما تقوم به و تستهدفه هو الاستحواذ على كنوز الدول التي تستعمرها، و التي تشكل تراثها و صلب سيادتها ألا و هي الأسس التي ترسم عليها المعالم التاريخية لنشأة الدولة و قانونيتها.